

سلطات الضبط الإداري

الفرع الأول: رئيس الجمهورية

اعترفت مختلف الدساتير لرئيس الجمهورية بممارسة مهام الضبط الإداري، فمن صلاحياته الحفاظ على كيان الدولة وأمنها وسلامتها واتخاذ التدابير المناسبة والإجراءات الكفيلة لدرء الخطر الذي يهدد أمن واستقرار البلاد في حالات التالية:

- **1 حالة الحصار ، و حالة الطوارئ:** حيث أن في حالة الطوارئ يكون تقييدا أوسع للحريات العامة بهدف الحفاظ على النظام العام ، بينما يتم نقل العديد من سلطات الهيئات و الأجهزة المدنية إلى الهيئات العسكرية في حالة الحصار، بفعل حالة الضرورة الملحة بفعل حوادث و وقائع تهدد أمن الدولة و يعود تقرير مدى وجودها إلى السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية.

- **2 الحالة الإستثنائية:** في حالة تزايد الخطر على أمن الدولة و أصبح النظام العام مهددا يلجأ رئيس الجمهورية إلى إعلان الحالة الإستثنائية، و يمكن إعلان الحالة الإستثنائية عند وشوك قيام خطر داهم يهدد الدولة، و يمكن لرئيس الجمهورية إنهاؤها و رفعها بموجب مرسوم رئاسي مع اللجوء إلى الإجراءات نفسها المتبعة لدى إعلانها تطبيقا لقاعدة توازي الأشكال.

- **3 حالة الحرب:** إذا زادت الخطورة على أمن الدولة أو وقع عدوان فعلى على البلاد يعلن رئيس الجمهورية حالة الحرب

يستند إعلان الحرب إلى وجود عدوان خارجي على البلاد سواء وقع فعلا أو يوشك أن يقع.

الفرع الثاني: الوزير الأول (رئيس الحكومة)

يتمتع الوزير الأول (رئيس الحكومة) بالسلطة التنظيمية ويسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات. كما يعتبر من سلطات الضبط الإداري العامة، بموجب المراسيم التنفيذية ، و التي تضبط طرق ممارسة الحريات العامة في مختلف المجالات، و بذلك فالسلطة التنظيمية للوزير الأول مرتبطة بالسلطة التشريعية.

الفرع الثالث: الوزراء

الأصل أنه ليس للوزراء حق ممارسة مهام الضبط الإداري العام، غير أن القانون يجيز للوزراء ممارسة بعض أنواع الضبط بحكم مركزهم و طبيعة القطاعات التي يشرفون عليها و هو ما يسمى بالضبط الإداري الخاص. فالوزير مخول لإتخاذ التدابير و القرارات التي من شأنها الحفاظ على النظام في قطاع وزارته.

المطلب الرابع: سلطات و هيئات الضبط الإداري على المستوى المحلي

الفرع الأول : السوالي

كما ورد في قانون الولاية 07/12 على أن: "السوالي مسؤؤل عن المحافظة على النظام و الأمن و السلامة و السكنينة العامة " ، و بغرض مساعدته على القيام بمهامه في مجال الضبط على المستوى الولائي وضع القانون تحت تصرفه مصالح الأمن طبقا للمواد 97 و 98 من قانون الولاية.

تتوسع صلاحيات السوالي في مجال الضبط الإداري أثناء الحالات الإستثنائية إء بإمكانه تسخير تشكيلات الشرطة و الدرك المتمركزة في إقليم الولاية طبقا للمادة 99 من قانون الولاية ، أو تسخير الأشخاص و الممتلكات من قانون الولاية لمواجهة كل تهديد يمس بالنظام العام على مستوى الولاية .

و قد إءترف قانون البلدية منه للسوالي بممارسة سلطة الحلول بالنسبة لجميع بلديات الولاية أو جزء منها عندما لا تقوم السلطات البلدية بذلك خاصة في الحالات الإستعجالية حيث يحل السوالي محل رئيس المجلس الشعبي البلدي و يتخذ كل الإجراءات لضمان حماية الأشخاص و الممتلكات.

الفرع الثاني: رئيس المجلس الشعبي البلدي

يمارس رئيس البلدية بإءتباره ممثلا للدولة جملة من الصلاحيات ذات العلاقة بالمحافظة على النظام العام، كما يلي:

- المحافظة على النظام العام و سلامة الأشخاص و الأملاك.
- المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص.
- المعاقبة على كل مساس بالراحة و كل الأعمال المخلة.
- السهر على نظافة العمارات و سهولة السير في الشوارع و الساحات و الطرق العمومية.
- إءخاذ الإءتياطات و التدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المعدية و الوقاية منها.
- القضاء على الحيوانات المؤذية و المضرة.
- السهر على النظافة للمواد الإءستهلاكية المعروضة للبيع.
- تأمين نظام الجنائز و المقابر طبقا للعادات و تبعا لمختلف الشعائر الدينية و العمل فورا على أن يكفن و يدفن بصفة مرضية كل شخص متوفي دون تمييز من حيث الدين و المعتقدات.

-السهر على إحترام المقاييس و التعليمات في مجال التعمير .
يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته تحت سلطة الوالي كما يمكن للوالي الحول
محل رئيس البلدية عندما لا تقوم السلطات البلدية بإتخاذ الإجراءات الخاصة للحفاظ على الأمن
والسلامة العموميين، والاستعانة في ذلك بالشرطة البلدية.